اتحـــاد الصناعـات المصريـة
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES

إطلاق عنان إمكانات رائدات الأعمال في مصر

ورقة موقف بشأن تنمية ريادة الأعمال النسائية

منظمة العمل الدولية

1919·2019

اتحاد الصناعات المصرية
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES

تم إعداد هذه الورقة بدعم من مشروع منظمة العمل الدولية "العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس" الممول من وزارة الخارجية الفنلندية ومن مكتب أنشطة أصحاب الأعمال بالمنظمة. ترتكز الورقة إلى حد كبير على "تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر" الذي أصدرته منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٦.

لا يمكن أن يشكل هذا العمل بأي حال من الأحوال موقفًا رسميًا لمنظمة العمل الدولية.

Ministry for Foreign Affairs of Finland

الخلفية والسياق

يعد تعزيز تنمية ريادة الأعمال النسائية طريقة استراتيجية وعملية لتعزيز خلق فرص العمل والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وبالتالي المساعدة في الوفاء بالتزامات وطموحات مصر واتحاد الصناعات المصرية فيما يتعلق بهاذين الهدفين. هناك أيضًا مبررات اقتصادية وتجارية واضحة لتعزيز ريادة الأعمال النسائية، فالتحيزات غير المنطقية القائمة على النوع الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى استبعاد نصف السكان من الاقتصاد، مع ما يترتب على ذلك حتما من آثار سلبية. ثانياً، تعزيز ريادة الأعمال النسائية يمكن أن يساعد في بناء قوى عاملة ذات أفكار وطرق مختلفة للقيام بالأمور وهو ما من شأنه دفع الابتكار وزيادة ربحية الأعمال التجارية؛ وفي عصر العولمة حيث لا يقتصر السوق على مجرد المكان أو حتى البلد الذي يقع فيه النشاط التجاري، تعد القوى العاملة المتنوعة انعكاس أفضل للمجموعات السكانية المتنوعة التي تحاول الشركات بيع السلع أو الخدمات إليها.

من أجل تقييم الموقف وتقديم تدخلات أكثر دقة ومحددة الأهداف، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً مفصلاً وشاملاً لتنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر[1]. يوجز التقييم نقاط القوة والضعف في البيئة بالنسبة لرائدات الأعمال، ويقدم توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها للحكومة والشركاء الاجتماعيين تحسين تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر. بناءً على هذا التقييم، نظرنا بعناية في كيفية دعمنا لتنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر بشكل ملموس كوسيلة لتوسيع قاعدة عضويتنا والمساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة، وخلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. توضح هذه الورقة بعض الأفكار حول كيفية قيامنا عمليًا بالمضي قدمًا في هذا الشأن.

في عام ٢٠١٤، بلغ عدد صاحبات الأعمال في مصر ١٠٠,٦١٣ سيدة، وهو ما يمثل حوالي ٩ في المائة من العدد الإجمالي. وفي ذات الوقت، بلغ عدد رجال الأعمال ستة ملايين (أي ما يقرب من عشرة أضعاف عدد النساء). بالإضافة إلى ذلك، من الأرجح أن تكون الأعمال التجارية المملوكة للنساء موجودة في المناطق الريفية وغالبًا ما يكون العمل من المنزل، مع وجود مجال أقل للوصول إلى الأسواق والائتمان وشبكات الأعمال. النساء نادراً ما يمتلكن

١ تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر، منظمة العمل الدولية، الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال إفريقيا ومكتب منظمة العمل الدولية لمصر واريتريا في القاهرة

أو يرثن عقارات لتكون بمثابة مقار عمل أو ضمان للحصول على القروض؛ وكما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، تحد المسؤوليات العائلية والمنزلية للمرأة من قدرتها على تأسيس وتنمية الأعمال التجارية في مصر.

في حين أن هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقًا لها صلة مباشرة بمشاركة المرأة في قوة العمل وبتنمية ريادة الأعمال النسائية، إلا أن هذه الورقة لا تسعى إلى تناول ذلك بالتفصيل. يقدم التقييم بشأن تنمية ريادة الأعمال النسائية تقييماً مفصلاً في هذا الصدد. الغرض من هذه الوثيقة هو تحديد موقفنا من تنمية ريادة الأعمال النسائية، أي ما يمكننا القيام به عملياً على المدى القريب إلى المتوسط لتعزيز ريادة الأعمال النسائية في البلاد.

لدى منظمة العمل الدولية، التي يعد اتحاد الصناعات المصرية منظمة شريكة فاعلة بها، إستراتيجية راسخة وسجل حافل في تعزيز تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر وخارجها. فيما يلي المستويات التنفيذية الرئيسية لإستراتيجية تنمية ريادة الأعمال النسائية لمنظمة العمل الدولية:

- خلق بيئة مواتية لتنمية ريادة الأعمال النسائية؛
- بناء القدرات المؤسسية في مجال تنمية ريادة الأعمال النسائية؛
- تطوير الأدوات وخدمات الدعم لرائدات الأعمال.[٢]

أنشأ اتحادنا في عام ٢٠١٧، وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية، وحدة "المرأة في مجال العمل"، وتوفر الوحدة هيكلاً دائماً داخل المنظمة لإضفاء الطابع العملي على التزامات اتحاد الصناعات المصرية تجاه المساواة بين الجنسين وللقيام بأنشطة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في البلاد من خلال بناء القدرات والبحوث والمناصرة. توفر وحدة المرأة في مجال العمل إلى حد ما هيكلاً أكثر قوة لتنفيذ الأنشطة التي التزم بها اتحاد الصناعات المصرية بالفعل. فقد أجرينا منذ عام ٢٠١٢ أنشطة تدريبية متعددة لرائدات الأعمال، واستضافنا

٢ استراتيجية منظمة العمل الدولية لتعزيز تنمية ريادة الأعمال النسائية، GB.٣٠١ / ESP / ٤ ، الدورة ٣٠١ ، مارس ٢٠٠٨

مؤتمرات لإذكاء الوعي وإبراز دور المرأة في الصناعات المصرية (كمسؤولة تنفيذية رئيسية أو عضو مجلس إدارة أو موظفة أو عاملة)، وساهمنا في إجراء البحوث حول التمكين الاقتصادي للمرأة مع العديد من الكيانات المحلية والدولية، وسعينا لأن نكون مركزًا لفرص التشبيك بين رائدات الأعمال المصريات.

وفي عام ٢٠١٧، أطلقنا أكاديمية "الموارد البشرية والنوع الاجتماعي". يعمل البرنامج مع مديري الموارد البشرية لإنشاء بيئات عمل أكثر مراعاة للمساواة بين الجنسين، وشاركنا في "شبكة ريادة الأعمال النسائية" التي تم إنشائها في إطار مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات". تضم شبكة ريادة الأعمال النسائية لجنة توجيهية تضم ثماني منظمات بما في ذلك اتحاد الصناعات المصرية، و«Entreprenelle»، وجامعة النيل، وجمعية سيدات أعمال مصر ٢١، والمجلس القومي للمرأة، ورابطة سيدات أعمال الإسكندرية، وبرنامج مسرعات الأعمال "Flat6Labs"، ومنظمة "اتجاه". تتمثل أهداف الشبكة فيما يلي:

١. إنشاء منصة للتواصل والإحالة بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى المجتمع المدني الدولي والوطني الفاعل والجهات الفاعلة ذات الرؤية المشتركة لدعم رائدات الأعمال في مصر؛

٢. تحسين خدمات منظمات الأعضاء ورائدات الأعمال؛

٣. الوصول إلى النساء والشباب خارج المدن الكبرى؛

٤. صياغة الاحتياجات في مجال السياسات للحكومة المصرية من خلال حشد سيدات أعمال بارزات وقيادات نسائية في مجال التنمية الاقتصادية في مصر؛

٥. إصدار دليل للخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال وجدول زمني لفاعليات رواد الأعمال؛

٦. التعاون مع شبكات الشباب والحاضنات والجامعات والمدارس من أجل التشبيك والأنشطة.

تصميم الورقة

تتمحور هذه الورقة حول الشروط المرجعية الستة المحددة في تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية المشار إليه أعلاه، وهي:

١. نظام قانوني وتشريعي يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين ويعزز تمكين المرأة اقتصاديا؛

٢. القيادة الفعالة للسياسات والتنسيق من أجل تعزيز تنمية ريادة الأعمال النسائية؛

٣. الوصول إلى الخدمات المالية؛

٤. الوصول إلى خدمات دعم تطوير الأعمال المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين؛

٥. الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا؛

٦. تمثيل رائدات الأعمال ومشاركتهن في حوار السياسات.

توضح الورقة كيف يمكننا، في ظل كل شرط من هذه الشروط المرجعية الستة، المساهمة في إنشاء بيئة مواتية لتنمية ريادة الأعمال النسائية، وبناء القدرات المؤسسية في هذا الشأن، والمساهمة في تطوير الأدوات وخدمات الدعم لرائدات الأعمال. ليس غرض الورقة العرض التفصيلي للتحديات والفرص المتاحة أمام تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر حيث يمكن الاطلاع على ذلك في تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية ذاته. بل هي تضع الخطوط العريضة بشأن موقفنا حول مختلف القضايا، وفي ضوء ذلك، ما نقترح القيام به في ظل كل شرط من الشروط المرجعية الستة.

مواقف اتحاد الصناعات المصرية

الشرط المرجعي ١ : نظام قانوني وتشريعي يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين ويعزز تمكين المرأة اقتصاديًا

كما تم الإشارة في تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية، فإن البيئة القانونية والتشريعية لتنمية ريادة الأعمال النسائية، بل مشاركة المرأة في القوى العاملة في حد ذاتها، تعد بالأحرى محدودة في مصر. على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة، فإن مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفض للغاية حسب المعايير الدولية مسجلا نسبة ٢٢ في المائة.[٣]

في واقع الأمر، وكما يتضح من "استراتيجية تنمية ريادة الأعمال النسائية" لمنظمة العمل الدولية التي أقرها مجلس إدارة المنظمة في عام ٢٠٠٨، يجب من أجل تقييم ومعالجة البيئة التمكينية لتنمية ريادة الاعمال النسائية في مصر، النظر في قضايا المساواة بين الجنسين عبر الإطار القانوني والتشريعي، وليس فقط ما يتعلق بشكل مباشر ببيئة الأعمال (وإن كانت هذه بالطبع مهمة). التعليم والحماية الاجتماعية وحقوق الملكية لها أهمية خاصة، لأن معظم القيود الإضافية القائمة على أساس النوع الاجتماعي التي تواجهها المرأة عند تأسيس وتنمية الأعمال التجارية، مثل صعوبات التنقل، وقيود الوقت، ومدى الإلمام بالخطوات المطلوبة، ومسؤوليات الرعاية والمسؤوليات المنزلية والتحرش الجنسي مرتبطة في واقع الأمر بالمسائل الهيكلية الخاصة بالنوع الاجتماعي بما يتجاوز المتطلبات الإجرائية والبيروقراطية لتسجيل الأعمال التجارية. وفي حين يجب علينا كاتحاد الصناعات المصرية أن نلم بمثل هذه القضايا، فإن العديد منها في واقع الأمر يقع خارج نطاق تأثيرنا على المدى القصير إلى المتوسط. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة أدوات تشريعية يمكن أن تساعد منظمات مثل اتحادنا على السير في مسار أكثر عملية، مثل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديد، وتشريعات التمويل متناهي الصغر، وتوافر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتعديل قانون المنظمات غير الحكومية، والتعديل الدستوري الذي خصص ٢٥٪ من عضوية البرلمان للإناث[٤]. ومع ذلك، يمكننا أن نقوم بالنيابة عن أعضائنا بما يلي:

---

٣ الرقم العالمي هو ٥٠ في المائة.

٤ الهيئة العامة للاستعلامات: http://www.sis.gov.eg/?lang=en-US

- تقديم مساعدة عملية لرائدات الأعمال حول «كيفية» تسجيل مشروع تجاري عبر مركز دعم تنمية الأعمال التجارية: يمكن أن نطور دليلًا بسيطًا مفصلًا عن الخطوات المختلفة اللازمة والتحديات التي قد تواجهها رائدات الأعمال، ويمكن أن يكون بمثابة هيئة تتولى الإحالة إلى مختلف الهيئات التي يمكنها بالفعل تقديم المساعدة لرائدات الأعمال في هذا الصدد؛

- أخذ في الاعتبار بشكل واقعي القيود الثقافية المتجذرة القائمة على النوع الاجتماعي التي تحول دون تأسيس وتنمية الأعمال التجارية والضغط من أجل أن يكون تسجيل الأعمال التجارية أكثر جاذبية لرائدات الأعمال. يمكن القيام بذلك من خلال سلسلة من حملات التوعية (إما من خلال الانضمام إلى الحملات الوطنية الجارية أو تصميم حملات على وسائل التواصل الاجتماعي) أو من خلال دورات تدريبية مصممة حسب الاحتياجات حول هذا الموضوع، وبطريقة مماثلة للتدريبات التمهيدية حول النوع الاجتماعي التي أجريت لموظفي الاتحاد؛

- استهداف سياسات التعليم باعتبارها مجال السياسات الرئيسي حيث يمكن مواجهة أوجه التحيز الهيكلي القائم على أساس النوع. وعلى وجه الخصوص، لدينا دورًا نؤديه في قضايا الانتقال من المدرسة إلى العمل والتدريب المهني، وذلك لجعل مثل هذه البرامج أكثر تنوعًا، والعمل على مواجهة الصور النمطية عن المهن التي من المقبول للنساء العمل بها.

هناك عدد من المنتديات التي يمكن العمل من خلالها لتحقيق مثل هذه الطموحات. يمكن أن يكون مشروع منظمة العمل الدولية الذي يهدف إلى إنشاء "وحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " في اتحاد الصناعات المصرية، والممول من الاتحاد الأوروبي، محركًا في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. فيمكن لهذه الوحدة اعتماد، بشكل صريح واستباقي في عملها، بُعد قائم على المساواة بين الجنسين، وفي الوقت نفسه، يمكنها أن تبدأ في التصدي للعقبات القائمة على النوع أمام تنمية ريادة الأعمال النسائية، ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى الملموسة في هذه العملية في أن تضم الوحدة «مسؤول(ة) تنمية ريادة الأعمال النسائية « يعمل بدوام كامل لإدارة العملية بشكل يومي.

الشرط المرجعي ٢: القيادة الفعالة والتنسيق من أجل تعزيز تنمية ريادة الأعمال النسائية

يوضح تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية أنه على الرغم من الإشارة إلى تنمية ريادة الأعمال النسائية بالفعل في العديد من خطط التنمية والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مصر، إلا انه لا يوجد إطار استراتيجي وطني في هذا الشأن في البلاد. هناك عدد من المنظمات التي تعمل في مجال تنمية ريادة الأعمال النسائية، وأبرزها مركز تنمية الأعمال التجارية للمرأة بالمجلس القومي للمرأة ووحدة المساواة بين الجنسين بالصندوق الاجتماعي للتنمية. وكما تم الإشارة في المقدمة، تم إطلاق شبكة لريادة الأعمال النسائية، ويمكن أن تصبح هذه الشبكة مركزًا للقيادة والتنسيق في مجال تنمية ريادة الأعمال النسائية على المستوى الوطني. ومن هذا المنطلق:

- يمكننا أن نقود الجهود لضمان أن تصبح هذه الشبكة مركزًا فعالًا في تنسيق المناصرة وبناء القدرات وإجراء البحوث وتبادل المعرفة حول تنمية ريادة الأعمال النسائية. يمكن أن تصبح الشبكة، بمشاركة نشطة من جانبنا، مركزًا لتعزيز قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية من خلال التدريب والدعم الفني في مجالات تنمية ريادة الأعمال النسائية. ويمكن على الوجه الخصوص أن تكون أداة منظمة العمل الدولية لبناء القدرات، "دليل بناء قدرات سيدات الأعمال"، موردًا رئيسيًا في هذا الصدد؛

- يمكننا أن ننظر، بالاشتراك مع شركائنا في الشبكة، في تأسيس "شهر رائدة الأعمال"، وهي مبادرة ناجحة للمناصرة تدعمها منظمة العمل الدولية في بلدان مختلفة في الجنوب الأفريقي حيث يتم تخصيص شهر لمبادرات مختلفة للترويج لتنمية ريادة الأعمال النسائية مثل معارض النساء التجارية، والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية مع رائدات الأعمال المصريات الملهمات، وورش بناء القدرات. يمكن أن تكون رسالة المناصرة الأساسية هي أن رائدات الأعمال على استعداد لتعزيز فرص العمل والنمو الاقتصادي في مصر وهو الأمر الذي سيحظى، في الوضع الأمثل، بتأييد رجال الأعمال والنخب السياسية في البلاد.

الشرط المرجعي ٣: الوصول إلى الخدمات المالية

بينما لا يتم تسجيل البيانات المصنفة حسب الجنس من قبل معظم مقدمي الخدمات المالية في مصر، فإن مجموعات النقاش المركزة التي أجريت كجزء من تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية تشير إلى أن النساء يجدن صعوبة أكبر من الرجال في الوصول إلى الائتمان، وأنهن عندما يحصلن عليه فإنهن يملن إلى الحصول على القروض الصغيرة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر بدلاً من خطوط الائتمان الأكبر حجما من البنوك الكبيرة. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نقوم بما يلي:

- بالنسبة للمشروعات التجارية الكبيرة ذات إمكانات النمو، كان النموذج الذي استخدمته منظمة العمل الدولية في السابق في كينيا (٢٠٠٦-٢٠٠٨) هو العمل مع بنك التنمية الأفريقي ومؤسسة التمويل الدولية لتوفير خطوط الائتمان لرائدات الأعمال والتي تم ربطها بالتدريب والوصول إلى خدمات تطوير الأعمال. أدار اتحاد أصحاب العمل الكيني هذه العملية نيابةً عن منظمة العمل الدولية. يمكن تعديل منهجية رائدات الأعمال الموجهة نحو النمو هذه٥ لاستبدال القروض بالاستثمار، وبالتالي تقليل المخاطر. يمكن لمثل هذا النهج أن يفيد في التغلب على التصور الذي مفاده أن المشروعات التجارية للنساء، بحكم تعريفها، صغيرة أو متناهية الصغر. لا ينبغي استبعاد رائدات الأعمال من إمكانية أن تصبح مشروعاتهن التجارية متوسطة أو كبيرة الحجم. علاوة على ذلك، تظهر الأبحاث من جميع أنحاء العالم أن النساء أكثر ميلا من الرجال لتوظيف النساء. وبالتالي، من المرجح أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى زيادة تشغيل المرأة بشكل عام.

٥ إطار تقييم رائدات الأعمال الموجهة نحو النمو، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦

الشرط المرجعي ٤: الوصول إلى خدمات دعم تطوير الأعمال المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين

كما هو الحال بالنسبة للحصول على التمويل، لا يحتفظ معظم مقدمي خدمات تطوير الأعمال بإحصائيات مصنفة حسب النوع، وقد وصل ثلاثة فقط من النساء المشاركات في مجموعة النقاش المركزة البالغ عددهن ٢٨ امرأة إلى شكل من أشكال خدمات تطوير الأعمال. ومع ذلك، يُظهر البحث وجودًا قويًا ومتزايدًا لبرامج خدمات تطوير الأعمال التي تركز على النساء في مصر، مثل جهاز تنمية المشروعات، ومركز تحديث الصناعة، والمبادرة، خاصة في المناطق الحضرية. ونحن نقوم في الوقت الحالي بإعداد برنامج خدمات تطوير الأعمال وسنحتاج إلى تحديد نطاق ومحور هذا البرنامج. فيمكننا أن نقوم بما يلي:

- نجري مراجعة برنامج خدمات تطوير الأعمال الخاص بنا لضمان مراعاة الخدمات المقدمة لاعتبارات المساواة بين الجنسين، ويمكن أن يتم تقديم خدمات تطوير الأعمال مخصصة للنساء فقط؛

- نصبح جهة تتولى الإحالة حيث نقوم بتوجيه أعضائنا إلى خدمات تطوير الأعمال التي يحتاجونها. وفي هذا الصدد، يمكن أن نوجه رائدات الأعمال إلى مقدمي خدمات تطوير الأعمال الأكثر مراعاة للمساواة بين الجنسين و/ أو المتخصصين في تقديم الخدمات للنساء، و/ أو يمكن أن نعمل مع مقدمي خدمات تطوير الأعمال لضمان أن يصبحوا أكثر مراعاة للمساواة بين الجنسين.

وكما هو موضح أعلاه تحت الشرط المرجعي ٣ ، فإن ربط خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية يمكن أن يكون وسيلة إستراتيجية للمضي قدمًا ، ويمكن في هذه الحالة إجراء خدمة الإحالة للوصول إلى التمويل وخدمات تطوير الأعمال بالتوازي.

الشرط المرجعي ٥: الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا

على مدار العقد الماضي، سعت مصر إلى بناء مجتمع رقمي، حيث ركزت على الدعائم المحورية الأساسية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، هناك تركيز ضئيل على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشروعات المملوكة للنساء على وجه التحديد أو تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى رائدات الأعمال. الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أهمية محورية في تأسيس الأعمال التجارية وتنميتها في القرن الحادي والعشرين. تحدث المبيعات بشكل متزايد عبر الإنترنت وتتسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية متزايدة في معرفة أماكن وجود العملاء المحتملين وكيف يمكن الوصول إليهم، لا سيما بالنسبة للشركات الموجهة نحو التصدير. ويعد التدريب والتوعية القضيتان الأساسيتان في هذا المجال. يُظهر تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية بوضوح أن النساء، وخاصة النساء الريفيات، غالباً ما يفتقرن إلى التكنولوجيا و/ أو يكن غير مؤهلات لاستخدامها. ورغم أن هذين الأمرين ينطويان على تحديات كبيرة، إلا أنهما يمثلان أيضًا مدخل يمكن أن يعمل اتحادنا من خلاله لعلاج الوضع وتحسينه.

- كما هو الحال بالنسبة للوصول إلى التمويل وخدمات تطوير الأعمال، يمكننا أن نقدم الدراية الفنية أو نقوم بإحالة أعضائنا إلى المؤسسات التي يمكنها تقديم التدريب لرائدات الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- يمكن إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من البرامج المتعلقة بالانتقال من المدرسة إلى العمل (سواء كانت مقدمة بشكل مباشر من قبلنا أو من خلال قيام الاتحاد بدور الوسيط).

الشرط المرجعي ٦: تمثيل رائدات الأعمال ومشاركتهن في حوار السياسات

يكشف تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية أن رائدات الأعمال يمثلن أقل من ٥ في المائة من أعضاء جمعيات الأعمال الكبرى مما يؤدي إلى ضعف تمثيلهن بشكل كبير في حوار السياسات. هناك عدد من جمعيات سيدات الأعمال، ومع ذلك، فهي غالبًا ما تكون ضعيفة ماليًا وهيكليًا ولا تضطلع بدور هام في تقديم الخدمات إلى سيدات الأعمال أو في الدعوة لصالحهن. لدى اتحادنا القدرة على لعب دور رائد في تعزيز تمثيل رائدات الأعمال وصوتهن في العملية المتعلقة بالسياسات من خلال:

- توفير دورات تدريبية حول القيادة المصممة خصيصا لرائدات الأعمال، و(كجزء من نفس البرنامج أو بشكل منفصل) بناء قدرات صانعي السياسات لفهم تنمية ريادة الأعمال النسائية والنهوض بها؛
- إظهار الالتزام نحو زيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات في مصر. هناك أدلة متزايدة من جميع أنحاء العالم على أن الشركات التي لديها عدد أكبر من النساء في مجالس إداراتها تعمل بشكل أفضل. يمكن أن تكون منهجية منظمة العمل الدولية بشأن "المرأة في الأعمال والإدارة"، التي وضعت بالتنسيق الوثيق مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل، مورداً أساسياً في هذا المسعى.

لمزيد من المعلومات حول أدوات تنمية ريادة الأعمال النسائية الخاصة بمنظمة العمل الدولية، يرجى زيارة الرابط التالي:

https://www.ilo.org/empent/areas/womens-entrepreneurship-development-wed/facet/WCMS_431601/lang--en/index.htm

اتحاد الصناعات المصرية

١١٩٥ كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة

Phone Number: (+202) 25797073 - 2596590 - 25796592
Fax: (+202) 25796593
Email: wib@fei.org.eg - Hhesham@fei.org.eg
Website: www.fei.org.eg